التقرير الصحفي اليومي

التاريخ 2018/03/07

التسلسل	الخبر	الصفحة	الصحيفة
.1	تربية الأعيان تصر على موقفها من "التعليم العالي والجامعات	2	الرأي
.2	الدراسة الجامعية بين الواقع والطمو * د.كميل فرام	15	الرأي
.3	مؤتة والحسين تستحدثان دكتوراه بفلسفة المناهج	17	الرأي
.4	أردنية ترأس اتحاد الطب العالمي	17	الرأي
.5	الجامعات العربية يبحث التعاون مع المصرية والمغربية	6 أ	الغد
.6	مغادرة جامعة النجاح *جودت المساعيد	14 أ	الغد
.7	إطلاق نظام طلب معادلة الشهادات إلكترونيًا	7 أ	الغد
.8	الوفيات		

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

مدير العلاقات العامة والدولية

علاء الدين عربيات

إعداد رائد أبو يعقوب

«تربية الأعيان» تصر على موقفها من «التعليم العالي والجامعات»

عمّان - بترا - أصرت لجنة التربية والتعليم في مجلس الأعيان، امس ، على موقفها من بعض مواد قانوني مشروع قانون التعليم العالي والبحث العلمي لسنة ٢٠١٧، ومشروع قانون الجامعات الأردنية لسنة ٢٠١٧، اللذين أعادهما مجلس النواب.

جاء ذلك خلال اجتماع اللجنة برئاسة العين الدكتور محمد حمدان غنيمه، ووزير التعليم العالي والبحث العلمي الدكتور عادل الطويسي، ورئيس هيئة اعتماد مؤسسات التعليم العالي وضمان جودتها الدكتور بشير الزعبي.

وفيما يتعلق بمشروع قانون التعليم العالي والبحث العلمي لسنة ٢٠١٧، المعاد من مجلس النواب، أصرت لجنة الأعيان على موقفها باعتماد المادة الخامسة، كما وردت في مشروع القانون، والمتعلقة بتشكيل مجلس التعليم العالي.

وبخصوص مشروع قانون الجامعات الأردنية لسنة ٢٠١٧، المعاد من مجلس النواب، جددت لجنة الأعيان موقفها اتجاه البند (د/٢)، والبند (ح) من المادة (١١)، المتعلقة بحالات إنهاء خدمة رئيس الجامعة، حيثُ اعتمدت نص المادة كما ورد من الحكومة.

كما أصرت اللجنة على اعتماد نص المادة (٢٥/أ) كما ورد في مشروع القانون، والمتعلق بالمخصصات لأغراض دعم البحث العلمي والابتكار في الجامعات.

● دكتور كميل موسى فرام

الدراسة الجامعية
بين الواقع والطموح

أصبحت الدراسة الجامعية والحصول على شهادتها الأولى محصلة أساسية لتأهيل حاملها للانخراط بسوق العمل وربما أنها متطلب بأولوية لاتمام مشروع الزواج المستقبلي، وهي في جميع الظروف لا تضمن لحاملها فرصة العمل التي يطمح فيها لظروف متجددة وتراكمية، خصوصا في الظروف الحالية بزيادة أعداد الخريجين ومحدودية فرص العمل بل وهناك معادلة بمعطيات غير متناقسة من حيث التركيز على متطلبات سوق العمل، وقد فرضت الظروف المحلية والاقليمية بيئة صعبة لفتح فرص العمل، ويكفي أن أذكر أنه منذ بداية ثمانينات القرن الماضي والمنطقة ملتهبة بأتون الحروب التي ساهمت بتدمير البنية التحتية لبلاد المنطقة ومنعت زاوية الانفراج حتى بالدول الخليجية الغنية، وتكلل مسلسل الدمار بقيام ثورات الربيع العربي التي برهنت نتائجها بعدم وجود رؤية أو هدف، فازدادت الأمور تعقيدا، وانحصر ناتج الدخل بزيادة فرص التسلح للانفاق على الحروب الأهلية والصراعات، واقع ساهم بتجفيف أحلام الشباب الجامعي الذي يبحث عن فرص العمل بأمل الظفر بحياة كريمة، وبالتوازي مع هذا الواقع، وكنتيجة طبيعية لزيادة عدد السكان بشقيه المحلي أو نتيجة الهجرات القصرية، كان هناك توسع بزيادة فرص التعليم الجامعي، فكانت الزيادة بعدد الجامعات الحكومية والخاصة على حد سواء، بل وكرم غير محدد أو مبرمج بفتح الكليات الجامعية للتخصصات المختلفة، قذفت للسوق المحلي أعدادا كبيرة من الخريجين بعلاقة سلبية مع فرص العمل المتاحة، نتج عنها بطالة مزعجة خصوصا مع تقليص فرص العمل في الدول الخليجية التي كانت تمثل سوقا بديلا للسوق الوطني.

المؤسف أن القوانين التي تحكم القبول الجامعي وأعداد الطلبة، وسرعة توالد الجامعات الخاصة بالطريقة التي نلامسها تجعل من هاجس الخوف على الغد مادة تفرض أجنداتها على جميع المستويات للمناقشة باعتبارها مشكلة وطنية، وربما شاهدنا بأكثر من موقف عبر السنوات بالتضارب وعدم الصواب لقرارات مجلس التعليم العالي، وكان آخرها التلميح بفرص فتح كليات الطب البشري في الجامعات الخاصة بشروط المنطق الأسهل للقبول كمتطلب لتسويق هذه الجامعات، علما أن الجامعات

الحكومية الحالية تحتضن ست كليات طب بشري بأعداد مقدرة من الطلبة وهي تحتضن العدد الأمثل من الطلبة، ولا يمكننا القبول تحت أي بند أو تفسير بأعذار النوايا إلا الاستجابة للضغوط المتنفذة من اصحاب رأس المال التي ترى في ذلك محطة استثمارية مضمونة الدخل، وربما بمرور سريع لاستعراض واقع الحال نوضح أن أربعا من كليات الطب القائمة حاليا تفتقر للمستشفيات الجامعية التعليمية، وهذا متطلب أساسي وركن حيوي لضمان الحد الأدنى من المستوى المطلوب من الخريجين، كما أن التعامل للتدرب مع مرضى القطاع الخاص بالمستشفيات التي ربما تحصل على هذة الفرصة لن يكون واقعا سهلا ومرحبا به لخصوصية هذا القطاع، ناهيك عن النقص الشديد بأعضاء الهيئة التدريسية بالسنوات الأساسية الأولى ضمن مساقات الخطة التدريسية، فكيف لنا بتدبير الأمور بتوفير مثل هؤلاء بمستوى يرقى للشهادة الجامعية التي نطمح بالمحافظة على مسموعيتها المحلية والعالمية.

التفكير بواقع الحال اليوم يدعونا جميعا للتريث بالقرارات التي تتخذ من المجالس صاحبة الاختصاص والتي تعتمد أساسا على الأفكار التي يحملها رئيسها، فإعطاء مساحة أكبر من حرية الادارة للجامعات باستقلالية مراقبة ومنح صلاحيات التطوير للمحافظة على مستوى الشهادة الجامعية من الجامعات الحكومية الأردنية سوف ينعكس بفائدة وطنية أكبر، حيث نلاحظ اليوم أن هناك تدخلا من المجالس المختلفة بمسمياتها بشؤون الجامعات وإداراتها، أمر يعيق التطوير ويعيدنا لمربعات العمل الأولى، كما أن قرارا جريئا بعدم السماح للمزيد من ولادات جامعات جديدة أو استحداث كليات حديثة في الجامعات القائمة سوف ينعكس على الأداء والمستوى بشقه الايجابي الذي يمنح مناعة للمحافظة على المستوى المتميز.

يحتاج استخدام مصطلح الاستثمار درجة من التأني والتفكير حتى لا ينطلي المعنى بغير موقعه، فهناك محرمات يجب احترامها في موضوع التعليم وليس من المقبول أن تكون مادة تفاوضية بشروط بين أصحاب رأس المال وأي طرف كان، فالاستثمار الذي نبحث عن جلبه والتوسع فيه بشروط ميسرة الأجدى أن يكون ببناء المصانع واستثمار الموارد الطبيعية، فتح الشركات بمجالات مختلفة، توفير بيئة حاضنة للمعرفة وتوالد الأفكار، استصلاح المزيد من الأراضي للأهداف الزراعية، تحسين ظروف البنية التحتية، وكل ذلك الأمور من شأنها فتح فرص عمل تساعد بمعالجة البطالة وتحسين الظروف المعيشية بهدف المحافظة على الطبقة الوسطى ورفع شأن الطبقة الفقيرة، ومهما كان الاستثمار فيجب أن لا يقترب أبدا من سقوف المعرفة العلمية والطبية بالتحديد بسبب ظروف هذه المهنة.

«مؤتة» و «الحسين» تستحدثان دكتوراه بفلسفة المناهج

معان - هارون ال خطاب

وقعت جامعتا الحسين بن طلال ومؤتة أمس اتفاقية أكاديمية لتطوير التعاون في عدد من المجالات البحثية والأكاديمية والإدارية، من بينها استحداث برنامج الدكتوراه بفلسفة المناهج.

ونصت الاتفاقية التي وقعها عن جامعة الحسين رئيسها بالوكالة الدكتور صالح الشراري، وعن جامعة مؤتة رئيسها الدكتور ظافر الصرايرة على استحداث برنامج دكتوراه مشترك في تخصص «الفلسفة في المناهج وأساليب التدريس»، وإتاحة الفرصة لأعضاء هيئة التدريس لدى الطرفين أولوية في التدريس والإشراف على الرسائل الجامعية في هذا البرنامج.

كما نصت على التعاون في تبادل أعضاء هيئة التدريس في الكليات المتناظرة وحسب الإمكانيات المتوفرة سواء بهدف إلقاء المحاضرات أو إجراء البحوث المشتركة، أو كممتحنين خارجيين وأعضاء لجان لمناقشة الرسائل الجامعية، أو مستشارين لمشروعات عملية، إضافة الى التعاون في عقد المؤتمرات، وورش العمل والندوات مشتركة، وتوجيه الدعوات للباحثين من أعضاء الهيئة التدريسية والطلبة للمشاركة في المؤتمرات، والحلقات الدراسية التي تعقد فيها.

وتضمنت الاتفاقية التعاون بمجال البحث العلمي وتشجيع أعضاء هيئة التدريس لدى الطرفين؛ لإجراء البحوث المشتركة وتبادل أوراق البحوث العلمية والرسائل والأطروحات، وعقد حلقات النقاش المشتركة بالمواضيع المتفق عليها، وكذلك التعاون بتبادل المطبوعات والكتب ونتائج البحوث العلمية، والنشرات العلمية، وتوفير الوثائق والمخطوطات.

.3

أردنية ترأس اتحاد طلبة الطب العالمي

عمان - رويدا السعايدة

فازت الأردنية بتول الوهداني بمنصب رئيسة اتحاد طلبة الطب العالمي أمس في مصر خلال الملتقى العالمي للاتحاد الذي يضم نحو ٩٠٠ طالب من أكثر من ١٠٠ دولة.

الوهداني، طالبة في السنة السادسة بكلية الطب في الجامعة الأردنية، تعمل وتتطوع مع الاتحاد منذ التحاقها بالكلية.

وعملت الوهداني كرئيسة فرع الاتحاد في الأردن العام الماضي، وترشحت في اجتماع الاتحاد في المكسيك عام ٢٠١٦ وانتخبت لتكون مسؤولة الترابط مع الجمعيات الطلابية.

وخلال اجتماع الاتحاد الأخير في الجبل الأسود (مونتنيغرو)، الذي عقد خلال شباط وآذار ٢٠١٧ فازت بتول بمنصب نائب الرئيس للشؤون الخارجية بأغلبية عظمى.

الوهداني أول طالبة طب من الأردن يجري انتخابها لمجلس ادارة الاتحاد وهي الطالبة الوحيدة من الوطن العربي في مجلس هيئة ادارة الاتحاد لعام ٢٠١٧/٢٠١٨.

وتعمل الوهداني حاليا كمسؤولة عن التمثيل الخارجي للاتحاد، الذي يشارك بالعديد من اجتماعات منظمة الصحة العالمية والأمم المتحدة ومنظمة الطب العالمية، إضافة إلى العمل على تنمية مهارات طلاب الطب عالميا في القيادة والتمثيل الخارجي والمشاركة في صنع القرار فيما يتعلق بالصحة والطب عالميا.

وشاركت الوهداني أخيرا باجتماع هيئة الأمم المتحدة في نيويورك وتحدثت في أحد الأنشطة التابعة للاجتماع، وشاركت بعدها في اجتماع منظمة الطب العالمية في شيكاجو.

وعلى أثر مشاركتها في قمة الصحة العالمية في برلين العام الماضي، اختيرت الوهداني ممثلة للشباب في المؤتمر و القت خطابا في الافتتاح امام العديد من قائدي الجمعيات الصحية العالمية ووزراء الصحة والأميرة دينا مرعد عن أهمية دور الشباب وطلاب الطب في المشاركة في صنع القرار بما يخص الصحة العالمية.

ونظمت الوهداني ورشة عمل للشباب ضمن المؤتمر الرابع للموارد البشرية الصحية في ايرلندا في تشرين ثاني ٢٠١٧

في الملتقى العالمي للتغطية الصحية الذي عقد باليابان عام ٢٠١٧، مثلت بتول الشباب في المؤتمر وتحدثت عن دورهم في العمل على تحقيق التغطية الصحية الشاملة حتى عام ٢٠٣٠.

وخلال العام الحالي شاركت الوهداني في اجتماع المجلس التنفيذي لمنظمة الصحة العالمية في جنيف، ضمن وفد ضم ممثلي طلاب طب من عدة دول، وتحدثت عن خطة العمل القادمة لمنظمة الصحة العالمية وأهمية إيجاد فرص تدريب للشباب في المنظمة.

ومثلت الوهداني طلاب الطب في ملتقى الشباب في الأمم المتحدة لعام ٢٠١٨.

والاتحاد الدولي لجمعيات طلبة الطب هو أكبر اتحاد عالمي يمثل طلاب الطب في العالم وهو من أقدم وأكبر الجمعيات الطلابية العالمية، ويمثل مليونا وثلاثمئة الف طالب طب من ١٢٧ دولة.

يعقد الاتحاد مؤتمرين سنويا، في آذار وآب، ليجتمع أعضاء الاتحاد من دول العالم، ويتبادلوا الخبرات، ويتنافسوا بالمشاريع التطوعية ويصوتوا على القرارات والأنظمة وفريق العمل العالمي الذي يدير الاتحاد.

"الجامعات العربية" يبحث التعاون مع "المصرية" و"المغربية"

عمان - بحث الأمين العام لاتحاد الجامعات العربية الدكتور سلطان أبوعرابي، خلال لقائه السفيرين في عمان المصري طارق عادل والمغربي محمد ستري، كلا على حدة، أوجه التعاون المشترك بين الاتحاد والجامعات المصرية والمغربية الأعضاء.

ولفت أبوعرابي خلال اللقاءين الذي حضره الأمين المساعد للاتحاد الدكتور حميدي خميسي، الى الدور المحوري والشمولي للاتحاد بمد جسور التعاون والتنسيق مع المؤسسات الأكاديمية العربية والدولية، وحجم الجهود التي اوصلت الاتحاد لمكانته عربيا ودوليا. من جانبهما أكد السفيران المصري والمغربي، استعدادهما للتعاون والتنسيق لتسهيل عمل الاتحاد، الذي يحمل رسالة أكاديمية نبيلة تسعى الى تطوير مستوى التعليم العالي في الجامعات العربية. وأشادا بالدور الذي يقوم به الاتحاد عبر مؤسساته الأكاديمية، والتي تستضيف مقراتها جامعات عربية أعضاء في دول عربية. - (بترا)

PRINTED AND DISTRIBUTED BY PRESSREADER
PressReader.com +1 604 278 4604
pressreader

مغادرة جامعة النجاح

د. جودت أحمد المساعيد

يميل الأستاذ الجامعي أحياناً، وخلال عمله الطويل في جامعةٍ واحدة بعينها، إلى الانتقال من أجل العمل في جامعةٍ أخرى، وذلك في ضوء اعتبارات أو مبرراتٍ أو أسبابٍ متعددة، يتمثل أهمها في رغبته باكتساب خبراتٍ جديدةٍ، غير تلك التي أصبحت مألوفةً لديهِ كثيراً في جامعتهِ الأولى، ثم ميله إلى تغيير البيئة التعليمية التعلمية التي يمارسها مع طلابه داخل قاعات الدراسة أو خارجها، خاصة وأن الناس بصورةٍ عامةٍ يميلون إلى حبِ التغيير، بل وإلى رغبةٍ منهم أيضاً في تعديلِ الأنماط المعيشية اليومية التي يحيونها. كما أنه يدرك هو في هذه الحالة أيضا، بأن التغيير سوف يؤدي إلى تجديد حياتهِ المهنية والخاصة، والعمل على تنويعهما ما أمكن، بل وتفعيل أنشطتهِ المختلفة فوق هذا وذاك.

وقد يضطر الأستاذ الجامعي أحياناً إلى تنفيذ ذلك الانتقال أو التغيير، بناءً على ظروف العمل من حولهِ، ونمط التعاقد الرسمي الذي عمل على توقيعهِ مع المسؤولين في هذه الجامعة أو تلك، أو بسبب الرغبة القوية لديه في تحسين وضعهِ المادي، ولا سيما إذا سنحت له الفرصة بالحصول على راتب أعلى يحقق له تنفيذ متطلبات الأسرة، وبخاصة متابعة الأبناء في مراحل التعليم العام والعالي، أو نتيجة لما قد يمر به من ظروفٍ قاسية يصعب عليه جداً تغييرها، أو حتى مجرد التخفيف من قسوتها على الأقل لو استمر في جامعةٍ واحدة، أو لأسباب علميةٍ جوهرية مثل الحصول على شهاداتٍ أعلى، أو خبراتٍ أكثر تطوراً، مما يدفعهُ إلى عدم الاستمرار في وضعٍ يتعارض فيه مع رغباته أو معتقداته أو قيمهِ، أو طاقات التحمل لديه، ويجعله في نهاية المطاف يعمل بكل جهدهِ على تقديم استقالته من العمل.

لذا، فإنه وإن كانت معظم العوامل المشار إليها مسؤولةً عن انتهاء عملي في الجامعات التي قمتُ بالتدريس فيها من قبل، مثل جامعة الملك سعود بالرياض، وجامعة اليرموك في الأردن، وجامعة السلطان قابوس في سلطنة عُمان، إلا أن الأسباب وراء انتهاء عملي في جامعة النجاح الوطنية بمدينة نابلس الفلسطينية، كانت غير ذلك في غالبيتها، وتتصف بأنها كانت صعبة ومعقدة في وقتٍ واحد. فقد كان الدخول إلى مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية للعمل من جانب حاملي جوازات السفر الأردنية، يتم عن طريق الحصول على تصريح رسميّ تستخرجه جامعة النجاح ذاتها عن طريق السلطة الفلسطينية ولمدة بضعة شهور فقط، ويتطلب من الشخص والجامعة التي يعمل بها العمل على تجديده بشكل متكرر، مما يجعل من صفة الاستقرار أو الأمن الوظيفيِ صفاتٍ غير متوفرة مطلقاً.

ما زاد الطين بلة، أنه بعد اندلاع انتفاضة الأقصى في شهر أيلول (سبتمبر) من العام 2000، وما حصل من جرائم ضد أبناء الشعب الفلسطيني من تصرفات همجية لجيش الاحتلال الصهيوني، فقد أصدرت سلطات ذلك الاحتلال، تعليمات تؤكد على أنه يجب على جميع حاملي جوازات السفر الأردنية العاملين أو المتواجدين في مناطق السلطة الفلسطينية مغادرتها فوراً، ومن لم يفعل ذلك، فإنه يعتبر مخالفاً لقواعد الدخول إليها، وسوف يتحمل تبعاتها. وقد جاءت هذه التعليمات في أشد الأوقات حاجة لوجودي في جامعة النجاح الوطنية بنابلس. حيث كنتُ أعمل عميداً لكلية العلوم التربوية فيها، وأشرفُ على أكثر من عشر رسائل ماجستير، بالإضافة إلى أنني كنتُ أشرف على ثلاث أطروحات للدكتوراة لثلاثة من الطلبة الفلسطينيين الملتحقين بجامعة عين شمس في القاهرة، مما يجعل من عملية تركهم في هذه مثل هذه الحالة دون إنجاز رسائلهم وأطروحاتهم العلمية، ضربة كبيرة لطموحاتهم المستقبلية، وعملاً لا يجوز أن أقوم به من الناحية العلمية والأخلاقية.

وعلاوةً على ما سبق، فقد قمتُ بتشكيل فريق بحثي يشمل ثلاثة من طلبة الدكتوراة، لإجراء بحوثٍ تدور حول تصرفات جيش الاحتلال القاسية من قتلٍ وتدميرٍ وحصارٍ وتجويعٍ واعتقال،

وآثارها السلبية على نفسيات الطلبة والمعلمين والمديرين والمشرفين التربويين، بل والممرضين وسائقي السيارات العمومي، بصفتهم من أكثر فئات الشعب الفلسطيني تضرراً من الوسائل القمعية اليومية. وكانت عمادة البحث العلمي بجامعة النجاح الوطنية، قد وافقت رسمياً على دعم أحد عشر بحثاً في هذا المجال، مما يجعل تركها دون إنجاز ومغادرة الجامعة نهائياً، يمثل خسارةً علمية ووطنية كبيرة، ما دفعني إلى تأجيل عملية الخروج من فلسطين حتى تتم مناقشة جميع الطلبة لرسائلهم وأطروحاتهم العلمية، وحتى يتم الانتهاء من كتابة البحوث المشار إليها، والعمل على إرسالها إلى المجلات العلمية المحكمة تمهيداً لنشرها فيها حسب الأصول المتبعة فيها.

وعلاوةً على كل هذا، فقد عانيتُ ومعي بعض أفراد أسرتي، من أشد أنواع المعاملة فظاظة وقسوة وإهانة من أفراد جيش الاحتلال الصهيوني خلال اقتحامات مدينة نابلس المتكررة، من تفتيش غير عادي لكل ما في البيت، والخروج مع جميع سكان العمارة عدة مرات خلال فصل الشتاء قارس البرودة، حيث يقومون بصلبنا على الجدران لعدة ساعات، والاعتقال لفتراتٍ قصيرة رغم توضيحي لهم بالإنجليزية، بأنني ضيفٌ على مدينة نابلس، وبترشيح من اتحاد الجامعات العربية في العاصمة الأردنية عمان، وأعمل أستاذاً جامعياً وعميداً لكلية العلوم التربوية في جامعة النجاح وبشكل مؤقت، ولكنهم لا يأبهون مطلقاً لكل العوامل الانسانية أو العلمية أو الأخلاقية، لأنهم يطبقون وبكل صراحةٍ، أجندةً مخفية وعلنية في وقتٍ واحد، عنوانها العريض هو الاحتلال والقهر والإذلال والقتل والتشريد والتدمير والاعتقال، دون رادع من أي نوع كان، من قوانين سماوية أو أنظمة أو تعليمات وضعيةٍ أو أخلاقيةٍ إقليمية كانت أو دولية.

كل هذا جعلني أخشى بأنه ربما يتم اعتقالي على يد قوات البطش الصهيوني في أي وقتٍ خلال فترة الانتفاضة، نظراً لمخالفتي لنظام الإقامة، لا سيما بعد انتهاء فترة التصريح الممنوحة لي بمدة طويلة، ما قد يؤدي إلى مستقبل مجهول، وإمكانية الزج بي في غياهب السجون المظلمة، التي من يدخلها لا يخرج منها في العادة إلا إلى القبر، ومن له حظ بالخروج في أحسن الحالات، فيخرج ومعه العديد من العاهات بعد الكثير من السنواتٍ، وذلك في ضوء الأحكام العرفية المطبقة على مناطق السلطة الفلسطينية من جانب جيش الاحتلال، ما دفعني إلى بذل الجهود الإضافية مع طلبة الماجستير والدكتوراة المشرف عليهم، بمتابعة كل ما يكتبون أولاً بأول، وتوجيههم باستمرار، حتى استطيع مناقشة الرسائل أو الأطروحات العلمية الواحدة تلو الأخرى. لذا، فإنه عندما اقتربت هذه المهمة من نهايتها، قمتُ بتقديم استقالتي رسمياً إلى إدارة الجامعة.

وقد حاول المسؤولون في تلك الجامعة إقناعي بالعدول عن الاستقالة، ولا سيما من جانب رئيسها آنذاك أ.د. رامي الحمدالله، ولكن عندما أوضحتُ له ظروفي كافةً، وافق مشكوراً على ذلك. ولم يبقَ عندي وقتها سوى الاستعداد للعودة إلى الأردن عند الانتهاء من تدريس بعض مقررات الفصل الدراسي الجامعي الثاني المكلف بها، وذلك في منتصف شهر حزيران (يونيو) من العام 2003. وبعدها أقام الزملاء في كلية العلوم التربوية حفل وداع لطيف، تمّ فيه استذكار المحطات المختلفة خلالَ السنوات الأربع التي قضيتها في التدريس والعمل الإداري الأكاديمي الجامعي، سواء في مركز مدير المكتبات الجامعية، أو رئاسة قسم الدراسات العليا، أو عمادة كلية العلوم التربوية.

يتضح مما سبق وبشكل يتمشى مع المنطق، بأن كل بدايةٍ من البدايات لا بد أن يتبعها نهاية، مهما حاول الإنسان الإخلال بهذا المبدأ، إذ ينبغي عليه أن يستجيب له في نهاية المطاف. ومع ذلك، فإن وقت هذه النهاية يظل مجهولاً في أغلب الأحايين، حتى تكتمل الظروف أو الشروط الملائمة لحدوثه، والتي قد تكون كثيرة أو قليلة، عادية أو استثنائية، مقبولة لنا أو مرغمين عليها، من أجل أن تتم عملية التغيير المنشودة، التي هي في الواقع تعكس طبيعة الحياة المتغيرة بجميع جوانبها، سواءً شئنا أم أبينا.

إطلاق نظام طلب معادلة الشهادات الكترونيا

تيسير النعيمات

Taiseer.alnuaimat@alghad.jo

عمان - أطلقت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي خدمة تقديم طلب معادلة الشهادات إلكترونياً بحيث يستطيع أي شخص يرغب بمعادلة شهادته "تقديم الطلب إلكترونيا من أي مكان في العالم". وفق ما أعلن أمين عام الوزارة الدكتور عاهد الوهادنه.

وبين الوهادنه امس ان اطلاق هذه الخدمة "يأتي في سياق تطوير القطاع العام والتسهيل على المواطن وتماشياً مع التوجه الحكومي للتحول الإلكتروني"، مشيرا الى هذا النظام يـزود الشخص المعني باسم مستخدم ورقم سري يستطيع من خلالهما متابعة حالة الطلب، كما توفر هذه الخدمة إمكانية تحميل الوثائق وارسالها الكترونياً.

وأشار الى ان النظام الالكتروني "مهيأ لاستقبال دفع الرسوم الكترونياً بالتعاون مع (أي فواتيركم)، وعند استلام الطلب يقوم الموظف المعني في الوزارة بعرضه على اللجنة وفي حال صدر قرار بذلك، يتم ارسـال رسالة يطلب بموجبها من مقدم الطلب ارسال الوثائق الأصلية بأي وسيلة بريد يرتئيها أو إحضارها إلى الوزارة لمطابقتها والتحقق من صحتها، ويتم السير بإجراءات اصدار وثيقة المعادلة حسب الأصول". وأعدّت الوزارة لهذه الغاية فيديو توضيحيا للتسهيل على الطالب كيفية تعبئة الطلب والنماذج المطلوبة وتوضيح جميع الخطوات، فيما سيستمر العمل بالنماذج الورقية إلى جانب النظام الإلكتروني حتى نهاية تموز (يوليو) المقبل للوقوف على جاهزية النظام وتطويره بناءً على التغذية الراجعة، في وقت تقوم الوزارة بتجهيز محطتين يستطيع المواطن من خلالهما تعبئة الطلب الكترونياً وبمساعدة أحد موظفي الوزارة.

8.الوفيات

- سليمان علي عبدالرحمن المومني – ديوان آل المومني
- ممدوح خازر الخريشا – ماركا
- جميل جراد المساعدة – الزرقاء
- فيليب حنا الصياغ – ضاحية الامير راشد
- انطوانيت جورج مراد – تلاع العلي
- عماد داود السمنودي – الشميساني
- سعاد اسكندر زيدان رحباني – الصويفية
- هاني حسن سعيد طبيلة – خلف المواصفات والمقاييس
- أميرة توفيق اللاذقاني – الشميساني
- محمد روحي محمد أسعد – ضاحية الاقصى